آشتراكية فى الإسلام ؟

للأستاذ محمود شلبى

ما إن فرغت من قراءة كتاب « اشتراكية الإسلام » للدكتور مصطفى السباعى ، حتى وجدت نفسى تسألنى : آشتراكية فى الإسلام ؟ .

هل صحيح تلك الدعوى التي يطلقونها ويزعمونها ... أن الإسلام اشتراكى ، وأن الاشتراكية من الإسلام ؟.

والسؤال ليس سهلا ، والإجابة عليه كذلك ليست أمراً ميسوراً ...

ولئن كان مصطفى السباعى فى كتابه بدا رائداً محلقاً ، عالماً ملما بأطراف القضية ، يصول فيها ويجول ، ويسبح فى أرجائها ، وينزل إلى أعماقها ، سبح المتمكن الدارس الواعى ... لئن كان هذا كله كان من المؤلف ، إلا أننى ألقى عليه نفس السؤال : هل الاشتراكية يا مصطفى حقا من الإسلام ؟

ولقد قالها مصطفى عالية صريحة مدوية ، أن الاشتراكية من الإسلام .

بل ذهب إلى أبعد من هذا ، وأفتى إفتاء مؤسسا على النصوص والأصول ، أن تحديد الملكية الزراعية من الإسلام ، وأن تحديد الأرباح من الإسلام . وأن إشراك العمال فى أرباح الشركات من الإسلام .

والكتاب فى هذا يأتى فريداً فى بابه . فى وقت تتغير فيه أوضاع تاريخ هذه الأمة ، ومقدراتها ومقوماتها .

ولقد جمعنى مجلس قال فيه قائل : الواقع أن الاشتراكية ليست من الإسلام ، لأن الإسلام يقدس الملكية ، وحسبنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من مات دون ماله فهو شهيد .

وردى على ذلك القائل ومن ذهب مذهبه أن الحكم لا يؤخذ من نص واحد . وإنما توضع النصوص إلى جوار بعضها البعض . ومن مجموعها تؤخذ الأحكام .

فلئن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك . ولقد قاله حقا . إنه قال أيضا لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه . وبذلك يتكامل المعنى . وتتجلى الحقيقة .

ولقد دأب القرآن الكريم على هذا المنوال دائما . فما ذكر النار إلا ذكر جوارها الجنة . وما خوف إلا ورغب . وما ذكر رحمته إلا وذكر عذابه .

فلا ينبغى أن يقال النص ليستشهد به على قضية . وتترك سائر النصوص التى تكملة .

وأنا أدعو جميع الناس أن يقرءوا ذلك الكتاب . خاصة فى تلك الأيام الحاسمة من تاريخ البلاد .

فإن الأمة الآن بسبيل وضع دستورها . واختيار الأسلوب الذى ترتضيه لحياتها القادمة .

وأعود الآن إلى سؤالى وأسأل نفسى ! أشتراكية فى الإسلام ؟ .

وجوابى أن المسميات ليست شيئا ذا بال فى الموضوع . وإنما الحقائق هى الموضوع سمها الاشتراكية . سمها الكفاية والعدل . سمها توزيع الثروة على أساس تكافؤ الفرص ... سمها ماشئت . فلسنا نبحث عن اللافتات . وإنما نحن نبحث عن الحقيقة .

فما حقيقة هذا الدين المسمى بالإسلام ؟

ما حقيقة الإسلام . التى تتفرع منه حقائقه جميعا ؟ .

حقيقة الإسلام هى قوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل » .

الإسلام يريد العدل .

كل ما يحقق العدل هو من الإسلام .

لأن كانت الاشتراكية تحقق العدل فهى من الإسلام .

والنظم بتطبيقها لا بأسمائها ، فلئن كانت الاشتراكية تأتينا بالعدل بين الناس فهى من الإسلام ، وإن كانت لا تأتينا بالعدل فهى ليست من الإسلام .

وهذا ما أحب أن يلتفت إليه الناس من هذا الأمر .

حتى يظل الإسلام بريئا طاهراً مما ينسب إليه وهو منه براء .

فكم لاقى الإسلام ، وكم اتهم بسبب انتساب السياسة إليه فى شتى العصور .

فما من دولة حكمت المسلمين فى تاريخهم الطويل ، إلا وألقت بأفكارها على الإسلام ، ونسبت ما تفعله إلى الإسلام .

وكان من أثر ذلك أن كره الناس الإسلام نفسه ، ظنا منهم أن ما هم فيه من بلاء ومظالم سببه الإسلام ! ! .

ولقد كانت الدولة العثمانية مثلا سيئا فى تاريخ المسلمين ، حين قامت منتسبة إلى الإسلام ، وحكمت بقاع المسلمين باسم الإسلام ، وهى فى أسلوب حكمها بينها وبين الإسلام ما بين السماء والأرض !

ولقد ود المسلمون لو تخلصوا من حكمها ولو إلى الشيطان ، من سوء ما ذاقوا ومن سوء ما لاقوا .

من أجل ذلك ينبغى أن نقولها صريحة حققوا العدل بين الناس ... فإن رأيتم أن الاشتراكية تحققه فكونوا اشتراكيين ، واعلموا أنكم بذلك قد حققتم أصلا من أصول الإسلام .

وإن لم تحققوا العدل فى اشتراكيتكم ، فاعلموا أنكم لستم على شىء ، ولستم من الإسلام فى شىء .

ما كان الإسلام يوماً مادين أسماء ومسميات ، وهو القائل فى آى كتابه : « إن هى إلا أسماء سميتموها أنتم وآباءكم ... ما أنزل الله بها من سلطان » .

فالإسلام بطابعه يسخر من الذين يقولون بأفواههم ما ليس فى قلوبهم « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون ؟ ! . كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » .

إنه ينادى بأعلى صوته أن الله يبغض أشد البغض أولئك الذين ينادون بالشعارات لمجرد الشعارات ، ليخدعوا الناس وهم بها لا يعملون .

إنه يريد روح التشريع لا التشريع نفسه ، يريد حقيقة العدل لا العدل نفسه ، يريد جوهر الأمور لا مظاهرها .

وإذا علمت هذه القاعدة من الإسلام بالضرورة ، انزاح عن صدر الإسلام ذلك الكابوس الثقيل ، من النظريات العديدة البغيضة ، التى ألصقت به وهو منها براء .

لقد كان التوحيد الإسلامى تحدده كلمة واحدة سهلة حلوة هى « ليس كمثله شىء » فجاء المنحرفون ، وصنعوا للناس آلهة أخرى تحت عناوين التوحيد .

كان الاقتصاد الإسلامى سهلا واقعيا يدور مع واقع الحياة ، ويحل مشاكلها بما يكفل العدل بين الناس ، فأبى المنحرفون أن تكون الأمور خطا مستقيما ، وأرادوها عوجا وانحرافا .

وفرعوا ، وصنفوا ، وعقدوا ، ودخلوا بالناس فى منحنيات لاأول لها ولا آخر .

ولو أنهم عقلوا قول الله « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » ما التوت عليهم معايشهم وما انطمست فى عقولهم أنوار الشريعة .

فأى نظام سمعت به أو تسمع به من بعد ، سل نفسك : هل هذا النظام يحقق العدل بين الناس . .

فإن آنست فيه عدلا فاعلم أنه لاينافى الإسلام ، وإن آنست منه ظلما فاعلم أنه ليس من الإسلام .

شرط واحد يضاف إلى تلك القاعدة ، هو ألا يحل حراما أو يحرم حلالا .

ولنأخذ على ذلك مثالا تطبيقيا حيا بيننا ... تخفيض الإجارات ... هل هو من الإسلام ؟ .

الجواب ... لقد كان أصحاب المبانى يغالون فى تقدير إيجار مبانيها ، ويستنزفون عرق العاملين والموظفين ، كأنما قد كتب على الموظفين أن يكدحوا طول الشهر ، ليسلموا أجورهم بعد ذلك لأصحاب المبانى .

فهل هذا من العدل ؟ .

كلا ... إنه أكل لأموال الناس بالباطل ... فإذا صدر تشريع يخفض الإيجار قليلا ليحقق العدالة بين المالك والمستأجر فهو من العدل ... فهو من الإسلام .

بقى أن ننظر هل تخفيض الإيجارات أحل حراما أو حرم حلالا ؟ .

كلا ... إنه لم يفعل شيئا من هذا ، ولم يجاوز حدود ما شرع الله ...

إذاً تخفيض إيجارات المبانى من الإسلام .

ثم هذا الأمر الجارى الآن وهو وضع أموال بعض الرأسماليين تحت الحراسة ... هل هذا من الإسلام ؟ .

نعم ... بل هو روح التشريع الإسلامى ... إن شئت الحقيقة :

لأن الله يقول « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » ... فإن كان الأصل فى المال هى حرية المالك فى التصرف فى أمواله ... إلا أن هذه الحرية إذا انقلبت ضرراً أكيداً على كيان المجموع وكيان الشعب ، وجب فوراً انتزاع هذا المال من صاحبه ، ووضعه تحت الوصاية ... وهو ما يسمى شرعا بالحجر على السفيه .

وأى سفاهة أكبر من إنفاق الأموال فيما يعود على المجتمع الذى آواهم وأكرمهم بالضرر المبين ؟ .

أى سفاهة أكبر من إنفاقها فى إشاعة الفحشاء والمنكر والدسائس والمؤامرات .

لقد أصبح الأمر واجباً وحتما أن توضع أموال هؤلاء تحت الحراسة ... وأن تنوب أمحابها فى إدارتها .

وهكذا تمضى مع الأحداث الرائعة التى تجرى بيننا الآن ... حدثا حدثا ... وتسأل نفسك : هل هى تحقق العدل ، هل هى تحل حراما أو تحرم حلالا ..

وعلى ضوء ما تجيب به يكون ما حدث إسلاما أو غير إسلام .

فلو رأيت قوما يزعمون أنهم يحكمون بالإسلام ، فالتمس العدل فى دولتهم ، فإن لم تجده فاعلم أنها دعوى زائفة ، مهما رفعوا لها من الشعارات .

ولقد كان الله أعدل الحاكمين ، لأنه يحاسب الناس بما فى قلوبهم ، لا على أساس من صورهم .

كذلك ميزان الإسلام يزيد بمثاقيل الحق ، ولا يزيد بموازين المظاهر .

ولذلك يقول سبحانه « اليوم لا تظلم نفس شيئا » ... يوم القيامة « لا تظلم اليوم » لأن حقائق الناس تتبدى وتتكشف ، فيتحقق العدل فى أسمى معانيه .

والله الذى أخذ نفسه بقوله سبحانه « ولا يظلم ربك أحدا » هو الله الذى أنزل فى كتابه « إن الله يأمر بالعدل » لأن العدل يحب العدل ويأمر به . . . فالله أعدل العادلين فهو سبحانه يأمر بالعدل لأنه صفة يحبها .

ذلك هو روح التشريع الإسلامى ، وما كان الإسلام أبداً دين جمود وتحجر ، بل كان روحا من الله يسرى فى موات الأجيال ، فيحييها بإذن ربها حياة طيبة كريمة على أساس من العدل والربانية .

والذين يحبون أن يزعموا أن نظاماً ما هو من الإسلام ، عليهم أن يعلموا قبل كل شىء ، أن الإسلام يدعوا إلى العدل ، ولاتهمه الأسماء ، ولهم بعد ذلك أن ينسبوا نظامهم إلى الإسلام أو لا ينسبون .

ولو أرادوا لهذا الدين تلخيصا لقلنا هو أمر بالعدل ونهى عن الفحشاء .

واليوم الذى تأمر فيه الدولة بالعدل . . .

واليوم الذى تنهى فيه عن الفحشاء . . .

فقل هى دولة تسير نحو الإسلام ، لا دولة تطبق الإسلام ، لأن الإسلام يشترط النية ، وهى أن تريد بعملك وجه الله .

هذا ما نريده من كل من أراد الإنتساب إلى دين الله .

هذا هو العطر الذى يفوح من اقتصاد الإسلام . .

انه إقتصاد معطر ، يتحول إلى ربانية رائعة ، تجعل التعامل بين الناس أخوة ، والتبادل رحمة والبيع والشراء ربانية ، يتوجها كلها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « الدين المعاملة » .

والآن . . . وبعد . . . هذه الجولة . . . آشتراكية فى الإسلام ؟ .

نعم . . . على أن تحقق عدلا ، وتمنع ظلماً ، وتؤاخى بين الناس .